لكي لا يُترَك عامل وراء الركب

مزيج السياسات الصحيح يعني وظائف جيدة في الداخل والخارج

فرانسيس أوغريدي

فسر الكثيرون تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي باعتباره انسحابا من العولمة. ولا يمكن إنكار أن توافق الآراء السياسية القديم على أن العولمة في صالح الجميع قد بات عرضة للضغوط التي يعتبر خروج بريطانيا أحد المظاهر المعبرة عنها. وبينما ركز الجدل الدائر قبل الاستفتاء على حركة الأشخاص من خلال الهجرة، فقد سلطت النتيجة الضوء على مسائل أوسع نطاقا تتعلق بالركيزتين الأخريين للعولمة — وهما حركة السلع والأموال عبر الحدود الدولية. ففي مناطق المملكة المتحدة التي شهدت اختفاء للوظائف في القطاع الصناعي على مدار الثلاثين عاما الماضية، صوتت أغلبية ساحقة من المواطنين على مغادرة الاتحاد الأوروبي؛ وفي خارج لندن والجنوب الشرقي الأكثر رخاء، صوت على البقاء أقل من واحد في سبعة مناطق محلية.

فرانسيس أوغريدي أمين عام مؤتمر نقابات العمال في المملكة المتحدة.

وعبر المحيط الأطلنطي، كان تأثير التجارة الدولية على الوظائف والأجور جزءا مهما من الحوار في سياق الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ومن ثم، فبينما يشعر البعض بالحيرة إزاء صعود التيار المناهض للعولمة، يظل السؤال الأهم هو لماذا كان النقاش قليلا نسبيا حول الأطراف الفائزة والخاسرة منها، وما إذا كان من الممكن إعادة تشكيل العولمة حتى تعود بالنفع على عموم المواطنين.

ولأعضاء النقابات العمالية صوت مهم في هذه النقاشات. فنحن بالغريزة من أنصار التعاون الدولي، نستند إلى تاريخ طويل في دعم الترتيبات التجارية العادلة والتعاون متعدد الجنسيات. وبدافع من القيم التي نؤمن بها، يستند تقييمنا لمدى قوة أي فكرة أو سياسة أو اتجاه إلى تأثيرها على وظائف العاملين وأجورهم وحقوقهم.

ولتقييم العولمة، يتعين أولا أن نعرفها. وقد كان من سمات الاقتصاد العالمي على مدار الثلاثين عاما الماضية الزيادة الكبيرة في أحجام التجارة العالمية، مع الوصول إلى «أوج التكامل التجاري العالمي» في الفترة ١٩٨٨–٢٠٠٨، تحت تأثير نهاية الحرب الباردة ودخول الصين إلى الأسواق العالمية وتخفيض الحواجز التجارية حول العالم (دراسة Corlett, 2016).

ولكن الأمر في هذه الفترة لم يقتصر على زيادة حجم التجارة العابرة للحدود في السلع والخدمات، بل حدثت زيادة كبيرة أيضا في حركة رأس المال عبر الحدود. فقد قام العديد من البلدان بتخفيض أو إنهاء القيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة إيمانا منها بأن هذا الإجراء من شأنه المساعدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وبالتالي، فبينما كان الكثيرون يرون أن زيادة حجم التجارة العالمية أمر حتمي — على الأقل بعد دخول الصين الأسواق العالمية — كانت زيادة التدفقات المالية حول العالم خيارا واضحا على مستوى السياسات.

فكيف كان حال العاملين عقب هذه الزيادة الكبيرة في حركة السلع والأموال؟ تزامنت هذه الفترة مع تحسن الظروف المعيشية لكثير من البلدان الفقيرة. وساعد النمو الاقتصادي السريع في الصين، البلد الأكثر كثافة سكانية في العالم، على تخفيض عدد من يعيشون على دخل أقل من ١,٩٠ دولارا يوميا بأكثر من مليار نسمة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٢. وكما أوضح الاقتصادي برانكو ميلانوفيتش، تحققت مكاسب كبيرة في الدخل لكثير من سكان البلدان الفقيرة.

وبالرغم من أن تخفيف الفقر المدقع أمر يستحق الثناء، فإن أهدافنا كأعضاء في النقابات العمالية تتمثل في السعي لتعزيز المساواة أيضا. وفي هذا الصدد، نجد أن عدم المساواة انخفض بين البلدان، ولكنه سجل ارتفاعا شديدا داخل البلدان في مختلف أنحاء العالم.

فعلى سبيل المثال، رغم أن المملكة المتحدة تشهد الآن معدلات عمالة قياسية، فإن معدلات البطالة المرتفعة — التي بلغ متوسطها ١١٪ في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ – أحدثت آثارا عميقة من حيث ضعف المستوى الصحي وتَراجُع آفاق التوظيف في كثير من المجتمعات المتأثرة بفقدان الوظائف في المجال الصناعي. ففي عام ١٩٨٠، كانت الوظائف في القطاع الصناعي تشكل رُبع وظائف القوى العاملة؛ وهي الآن أقل من العُشر (دراسة ONS, 2016).

ولا تزال المنافسة العالمية مصدرا لمعاناة الكثير من العاملين في القطاع الصناعي، بمن فيهم العاملون في صناعة الصلب في المملكة المتحدة. فقد أدت زيادة التعرض للأسواق الصينية إلى تخفيض سعر السلع الاستهلاكية في المملكة المتحدة، ولكن العمال في الصناعات المتنافسة مع الصين يعانون من استمرار البطالة لفترات أطول وانخفاض الأجور، مع وصول هذه المعاناة إلى أقصى درجاتها في حالة العمال الذين يتقاضون أدنى الأجور (دراسة Pessoa, 2016).

وقد ظلت أجور العاملين جامدة مع مرور الوقت في المملكة المتحدة بسبب التحول من الوظائف المجزية التي تتطلب مهارات

أعلى، بما فيها الوظائف في القطاع الصناعي، إلى الوظائف الأقل أجرا في قطاع الخدمات. ولكن تأثير الأزمة المالية في السنوات الأخيرة هو الذي تصدر المشهد، حيث مرت المملكة المتحدة بأكبر هبوط في متوسط الأجور الحقيقية في كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما عدا اليونان. وكما أشارت مقالة بعنوان «الليبرالية الجديدة: هل شابها الإفراط» في عدد يونيو ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية، يبدو أن كثيرا من المبالغة قد شاب الادعاءات بأن الانفتاح المالي من شأنه أن يحقق نموا أكثر استقرارا، حيث أدى تحرير الحساب الرأسمالي إلى زيادة التقلب الاقتصادي وعدم المساواة. وشهدت الفترة السابقة على الأزمة المالية زيادة في الدين الخاص يتعذر الاستمرار في تحملها، ليس فقط في الولايات المتحدة، وإنما ايضا في البلدان الأصغر مثل المملكة المتحدة وآيرلندا وإسبانيا، ونظاما ماليا متزايد الاندماج بما ساعد على سرعة انتشار الأزمة حول العالم عند وقوعها.

ولكن النظر إلى تراجع مستوى وظائف العاملين وما يتقاضونه من أجور على مدار الثلاثين عاما الماضية باعتباره نتيجة حصرية للعولمة هو أمر يحمل في طياته خطر إبراء الحكومات الوطنية من المسؤولية عما آل إليه الحال. فكثيرا ما أعطى الساسة المحليون الانطباع بأن لا حيلة لهم في مواجهة الاتجاهات العالمية، ولكن سياساتهم المختارة أحدثت فرقا كبيرا في الآفاق المتوقعة للوظائف والأجور.

وقد زاد عدم المساواة بسرعة في المملكة المتحدة خلال ثمانينات القرن الماضي (انظر الرسم البياني)، مع ارتفاعات حادة في الدخول بالنسبة لأصحاب أكبر الدخول، وتباطؤ في نمو متوسط الدخل، وركوده بالنسبة لأصحاب أقل الدخول. وساهمت عولمة التجارة والتمويل بدور في هذا الخصوص، ولكن اتساع فروق الدخل تفاقمت في ثمانينات القرن الماضي بسبب سلسلة من التغييرات في الضرائب والمزايا. وساعدت إجراءات إعادة التوزيع في الألفينات على الحيلولة دون زيادة اتساع الفجوة ولكنها لم تكن كافية لسدها.

وأهم التطورات بالنسبة لنقابات العمال هو الهجمات التي شُنت على حقوق التفاوض الجماعي مما أضعف بالتدريج واحدة من أهم سبل الحماية من عدم المساواة. ففي البلدان التي تغطي فيها اتفاقات التفاوض الجماعي نطاقا أوسع، يكون عدم المساواة في الأجور أقل، بما في ذلك عدم المساواة بين العمال المهرة ومحدودي المهارات، وبين النساء والرجال، وبين العمال بعقود دائمة ومؤقتة (دراسة ILO, 2016).

ولذلك فإن دورنا الأول في المناقشات المعنية بالعولمة كمنتمين إلى نقابات العمال أن نذكر حكوماتنا بأن لديها سلطة تحسين حياة العاملين. ويعني هذا تشجيع الاستثمار اللازم لاستعادة جودة الوظائف التي اختفت، وتمكين وتشجيع نقابات العمال على مواصلة عملها الحيوي في حماية الحقوق والأجور. وإذا كانت الأجور تتقارب على مستوى العالم، فإن هناك فرصا جديدة أمام النقابات لكي

لقد انخفض عدم المساواة بين البلدان، ولكنه سجل ارتفاعا شديدا داخل البلدان في مختلف أنحاء العالم.

تتضافر عبر الحدود وتضمن تعميم المكاسب بصورة أكثر عدالة، وكذلك لكي ترفع صوتها كلما وحيثما رأينا العاملين يتعرضون لمعاملة جائرة.

وعلى المستوى الدولي، ينبغي أن نحكم على اقتراحنا — سواء بشأن زيادة الانفتاح التجاري أو زيادة التعاون الضريبي — استنادا إلى تأثيره المرجح على وظائف العاملين وحقوقهم ومستوياتهم المعيشية. ونحن في مؤتمر نقابات العمال عارضنا بشدة اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي (TTIP) استنادا إلى تأثيرها السلبي المرجح على التوزيع العادل لمكاسب زيادة التجارة؛ والخدمات العامة التي يعتمد عليها الكثير من العاملين؛ وحيز السياسات الذي يسمح للحكومات المنتخبة ديمقراطيا بأن تنظيم سبل الحماية الاستهلاكية والبيئية وفي مكان العمل. ولكننا لا نزال نرى أن الحفاظ على البعد الاجتماعي وإمكانية الاستفادة من انفتاح السوق الأوروبية الموحدة هو أفضل وسيلة لدعم الوظائف البريطانية بعد مغادرتنا الاتحاد الأوروبي.

وينبغي أن يمتد إصرارنا على إمكانية تغيير الأوضاع ليشمل المستوى الدولي أيضا. وقد أدت إعادة النظر في تحرير الحساب الرأسمالي وضبط أوضاع المالية العامة، وهي عملية تستحق الترحيب، إلى تسليط الضوء على كيفية دعم الاقتصاد المنتج من خلال التمويل العالمي، وعلى مرغوبية اتباع منهج دولي يتيح للحكومات حيزا للقيام بذلك داخل بلدانها. وقد اعتبر الكثيرون أن الهدف من إصلاحات مؤسستي بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية هو تحقيق هذه الغاية، في فترة شهدت فيها القوى العاملة تحسنا كبيرا في مستوياتها المعيشية. وكان للنقابات العمالية دور نشط في التوصل إلى هذا التوافق؛ وهدفنا هو أن نساهم مرة أخرى في جعل العولمة تعمل لصالح القوى العاملة. ■

كسب أكبر لأعلى الفئات دخلا

سجل دخل الأسر في المملكة المتحدة ارتفاعا سريعا لدى الفئات الأعلى دخلا وظل ثابتا بالنسبة لأفقر الفئات

(دخول الأسر الأسبوعية الحقيقية في المملكة المتحدة، بالجنيه الاسترليني، بأسعار ٢٠١٣/٢٠١٤)

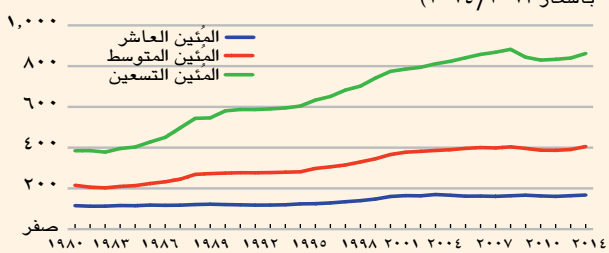

المصدر: يمكن الاطلاع على بيانات الدخول في المملكة المتحدة حسبما وردت في الإحصاءات المالية الدولية على الرابط التالي: www.ifs.org.uk/tools_and_resources/in-comes_in_uk.

ملحوظة: التكاليف معبر عنها على أساس المعادل للأسرة دون أبناء باستخدام مقياس المعادلة المعدل الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المراجع:

Corlett, Adam, 2016, "Examining an Elephant" (London: Resolution Foundation).

International Labour Organisation (ILO), 2016, "If You Want to Tackle Inequality, Shore Up Collective Bargaining," blog, March 3.

Office for National Statistics, Labour Market Statistics, September 2016.

Pessoa, João Paulo, 2016, "International Competition and Labor Market Adjustment," Centre for Economic EP Discussion Paper 1411 (London).